ICANN | GAC

اللجنة الاستشارية الحكومية

مراكش، في 9 مارس 2016

بيان GAC الرسمي – مراكش، المملكة المغربية [1]

1. مقدمة

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) التابعة لهيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المُخصصة (ICANN) في مراكش بالمملكة المغربية خلال الأسبوع الموافق للخامس من مارس 2016.

وقد حضر الاجتماع ستة وسبعون (76) عضوًا من أعضاء GAC بالإضافة إلى اثني عشر (12) مراقبًا.

الاجتماع الحكومي رفيع المستوى

عبرت GAC عن خالص تقديرها إلى المملكة المغربية ولصاحب السعادة وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي مولاي حفيظ العلمي على استضافة الاجتماع الحكومي رفيع المستوى الذي عقد في 7 مارس 2016. وقد وفر الاجتماع للوزراء وكبار المسئولين القدرة على تقييم عملية نقل وظيفة الإشراف على هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة IANA من الحكومة الأمريكية إلى مجتمع يستند إلى ترتيبات، ويشمل ذلك مستوى أكبر من مساءلة ICANN؛ كما أكد الاجتماع على أهمية الحكومات كجزء من مجتمع ICANN، بما في ذلك ما يكون من خلال GAC؛ كما حدد الاجتماع الفرص المتاحة أمام الدول النامية في نظام أسماء النطاقات.

وقد قدم رئيس الاجتماع، صاحب السعادة وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي مولاي حافظ العالمي، ملخص الرئيس وأحاط GAC علمًا بأنه سوف يقدم بعد ذلك تقريرًا لرئيس مجلس الإدارة تحت مسئوليته.

مدير ICANN التنفيذي

عبرت GAC عن امتنانها الخالص التي قدمها رئيس ومدير ICANN التنفيذي المزمع له ترك منصبه السيد فادي شحادة، وتتمنى له التوفيق في مسيرته المستقبلية. كما ترحب GAC أيضًا بكل الود رئيس ICANN القادم ومديرها التنفيذي السيد غوران ماربي.

[1] للاطلاع على النصائح السابقة المقدمة من الجنة الاستشارية الحكومية GAC، سواء بخصوص نفس الموضوعات أو غيرها، تتوفر البيانات الرسمية السابقة للجنة GAC على الرابط: https://gacweb.icann.org/display/gacweb/GAC+Recent+Meetings وتتوفر البيانات الرسمية الأقدم للجنة GAC على الرابط: https://gacweb.icann.org/display/gacweb/GAC+Meetings+Archive.

2. الأنشطة المشتركة لمختلف الدوائر ومشاركة المجتمع

1. الاجتماع مع مجلس إدارة ICANN

اجتمعت GAC مع مجلس إدارة ICANN وناقشت الموضوعات التالية:

- عملية اختيار مدير ICANN التنفيذي
- توقيت العمل وأعباء العمل العام عبر المجتمع
- نوايا مجلس الإدارة للاجتماع "ب" الأول
- ICANN والمصلحة العامة العالمية
- عملية وضع السياسات PDP لقضايا اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي
- جولات برنامج gTLD المستقبلية - التوقيت
- حوار مجلس الإدارة-GAC حول ضمانات gTLD

2. الاجتماع مع منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO)

التقت GAC مع أعضاء مجلس GNSO وراجعت أعمال مجموعة مشاورات GAC-GNSO، بما في ذلك التقارير الخاصة بمنسق اتصال مجلس GNSO لدى GAC والفرص المتاحة لمشاركة GAC المبكرة في عمليات وضع السياسات (PDP).

وقد كان هناك تبادل لوجهات النظر حول المقترح النهائي التكميلي من مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة، بما في ذلك الطرق التي كانت تقوم بها GAC وGNSO بتطوير ووضع التعقيبات والآراء الخاصة بها إلى مجلس إدارة ICANN.

وقد تم الاتفاق على أن التنسيق الجديد لاجتماع ICANN "ب" يوفر فرصة لمزيد من المناقشات الحقيقية بين GAC وGNSO وسوف يتم النظر في هذه المسألة في اجتماع ICANN المقرر في شهر يونيو 2016.

وردًا على مخاوف أعضاء GAC، أشارت منظمة GNSO إلى أن تعقيبات GAC على عملية وضع السياسات الخاصة بمشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي قد حظيت بالاهتمام الواجب، لكن لم يكن هناك تأييد بالإجماع على تضمينها في التقرير النهائي.

وقد تراجعت GAC عن نصيحتها السابقة المقدمة إلى مجلس إدارة ICANN بأن الحماية الدائمة لمخصصات وأسماء الصليب الأحمر والهلال الأحمر والبلور الأحمر يجب تنفيذها بأسرع ما يمكن. ولذلك تتوقع GAC أن المناقشات الحالية التي تضم كل من GNSO وفريق عمل ICANN سوف تحل الفروق فيما بين توصيات سياسة GNSO ونصيحة GAC حول هذه المسألة.

3. الاجتماع مع لجنة At-Large الاستشارية (ALAC)

التقت GAC أعضاء من لجنة At-Large الاستشارية وناقشت ما يلي:

- عمليات كل منهم للرد على التقرير النهائي التكميلي المقدم من مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة.
- ضمانات نطاقات gTLD الجديدة: عبرت GAC عن اهتمامها بمراجعة محتملة من ALAC-GNSO للسلاسل الشائكة والتزامات المصلحة العامة.
- جولات برنامج gTLD المستقبلية: اتفقت GAC وALAC على أن مراجعة وتحليل جولة نطاق gTLD الحالية يجب أن تتم قبل أن تتقدم عملية وضع السياسات الخاصة بالجولات المستقبلية تقدمًا كبيرًا.
- تعزيز تعاون كل من GAC-ALAC: سوف يتم تقصي إمكانية تنسيق العلاقات المتبادلة والمشاركة في المستوى الوطني.

3. الشؤون الداخلية

1. الأعضاء الجدد

رحب GAC بكل من بوروندي وكمبوديا وهاييتي وفلسطين وجمهورية باولو وتشاد أعضاء جدد فيها، بالإضافة إلى جمعية غرب أفريقيا لمنظمي الاتصالات (WATRA) مراقبًا جديدًا. وبهذا يصل عدد أعضاء GAC إلى 162 عضوًا وعدد المراقبين إلى 35 مراقبًا.

2. مجموعات عمل لجنة GAC

وتواصل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من خلال مجاميع العمل، متابعة جوانب محددة من عملها تتضمن المجالات التالية:

- حماية الأسماء الجغرافية في الجولات المستقبلية من نطاقات gTLD الجديدة

التقت مجموعة عمل الأسماء الجغرافية وناقشت مراجعتها لخطة أعمال حديثة، بالإضافة إلى إصدار جديد من وثيقة "المصلحة العامة"، واتفاقية من أجل فتح قائمة بريد إلكتروني للأعضاء المعنيين من منظمات الدعم واللجان الاستشارية الأخرى، بالإضافة إلى تحليل للمخاوف التي تم التعبير عنها خلال الجولة السابقة من التعليقات العامة.

- السلامة العامة

تواصل مجموعة عمل السلامة العامة (PSWG) تركيزها على الأنشطة العامة المختلفة ذات الصلة بالسلامة وتنخرط فيها، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حماية العملاء ونظام DNS ودقة WHOIS لعناوين IP بالإضافة إلى التواصل مع مجموعات أصحاب المصلحة في ICANN.

وقد كانت مجموعة عمل السلامة العامة PSWG مشاركة في العديد من عمليات وضع سياسات GNSO ومراجعات ICANN ويشمل ذلك ما يتصل بمشكلات اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي، وخدمات بيانات التسجيل من الجيل التالي، وإطار عمل سلامة اتفاقيات السجلات (المواصفة 11)، ومنافسة نطاقات gTLD الجديدة ومراجعة اختيار العملاء وثقتهم.

كما عقدت مجموعة PSWG ورشة عمل مشتركة مع منظمة مصادر الأرقام (NRO) من أجل البدء في المناقشات حول تعزيز دقة WHOIS لعناوين IP.

- حقوق الإنسان والقانون الدولي

بعد مصادقة اجتماع GAC لاختصاصات مجموعة عمل حقوق الإنسان والقانون الدولي (HRILWG) في 9 مارس 2016، سوف تقوم مجموعة HRILWG بوضع خطة عمل بنهاية شهر أبريل. وقد قدم رئيس مجموعة عمل المجتمعات المتعددة المشارك السيد ليون سانشيز إحاطة حول توصية مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة رقم 6. وقد تم عقد تبادل للمعلومات مع مجموعة عمل المجتمعات المتعددة حول المسئولية المؤسسية والمسئولية الاجتماعية لـ ICANN باحترام حقوق الإنسان (CCWP HR).

- الأقاليم المهمشة

تم تعيين جزر كوك رئيسًا مشاركًا لمجموعة عمل المناطق المهمشة.

- مشاركة لجنة GAC في عمل لجنة الترشيح لدى ICANN والتي يرمز لها بـ (NomCom)

تم اعتماد اختصاصات مجموعة عمل NomCom بمعرفة GAC.

- مراجعة المبادئ التشغيلية للجنة GAC

من المقرر أن تجتمع مجموعة العمل على مبادئ GAC التشغيلية وذلك يوم الخميس 10 مارس.

3. سكرتارية GAC المستقلة

عبرت GAC عن تقديرها وامتنانها للخدمات والدعم البارز المقدم من نموذج أمانة السر المهجن، والذي يتألف من فريق دعم كل من ICANN وGAC بالإضافة إلى أمان ACIG GAC المستقلة. وقد أدى الدعم المعزز لأمانة السر إلى ذلك وتحسين قدرة GAC على توفير النصائح إلى مجلس الإدارة والعمل بمزيد من الفاعلية مع الأعضاء الآخرين في مجتمع ICANN.
وقد قدمت GAC خالص الشكر إلى كل من البرازيل والنرويج وهولندا على كرمهم وسخائهم في توفير الأموال اللازمة لدعم تنوع الخدمات المقدمة من أمانة سر ACIG GAC المستقلة وناقشت أفضل الطرق في تأمين الاستمرارية المالية لنموذج تمويل المانحين. وأعلنت بيرو والمفوضية الأوروبية وسويسرا عن نيتهم تقديم مساهمات مالية، وهو ما قابلته GAC بعظيم الشكر والعرفان. ويفكر أعضاء آخرون في GAC التحويل إلى مانحين من أجل ضمان توفير أعلى جودة من خدمات أمانة السر المستقلة التي تحصل عليها الآن GAC، وإن كان من الممكن تمديدها إذا لزم الأمر.

4. نقل إشراف الولايات المتحدة على هيئة الإنترنت للأرقام المخصصة IANA وتعزيز مساءلة ICANN

وافقت GAC على الرد التالي على المقترح النهائي التكميلي على توصيات مسار العمل 1 لمجموعة عمل المجتمعات المتعددة حول تعزيز مساءلة ICANN:

"عبرت GAC عن تأييدها لأسلوب أصحاب المصلحة المتعددين المتكامل داخل ICANN وتؤكد على اهتمامها بالمشاركة في مرحلة ما بعد النقل بمفهوم إنجاز أدوارها ومسئولياتها.

وتود اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تعبّر عن تقديرها العميق للعمل المضني والمثمر الذي قامت به مجموعة عمل المجتمعات المتعددة-المساءلة وللرؤساء المشاركين فيها وأعضائها ولسائر مساهميها.

وتعيد GAC التأكيد على دورها كلجنة استشارية لدى مجلس إدارة ICANN وفي إطار بيئة أصحاب المصلحة المتعددين لـ ICANN وسوف تواصل تقديم النصح حول الأمور ذات الاهتمام المرتبطة بذلك فيما يخص المصالح الحكومية والمصالح العامة.

وقد نظرت GAC في مقترح مجموعة عمل المجتمعات المتعددة كما أنها تؤيد التوصيات 1 إلى 10 والتوصية 12. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن هناك إجماع على التوصية رقم 11 ونص "الحصة" الواردة في التوصية 1 و2.

وفيما يخص التوصية رقم 1 و2، تعبر GAC عن رغبتها واستعدادها للمشاركة في آلية المجتمع صاحب الصلاحيات المطروحة كمشارك صاحب قرار، بموجب الشروط المقرر تحديدها على المستوى الداخلي.

وفي حين أن هناك وفود عبروا عن تأييدهم للمقترح، إلا أن هناك وفودًا أخرى لم يؤيدوا المصادقة على المقترح برمته.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف في الآراء، لم يكن لدى GAC أي اعتراض على نقل وإرسال المقترح إلى مجلس إدارة ICANN."

5. نقاشات أخرى لـ GAC

1. إجراءات حماية gTLD: الجولة الحالية

أشارت GAC إلى رد مجلس الإدارة على نصيحة GAC الأخيرة والقائمة حول إجراءات حماية نطاقات gTLD، بما في ذلك قرار من لجنة برنامج gTLD الجديد السابقة صادر في 18 أكتوبر 2015، وقرار من مجلس الإدارة صادر في 3 فبراير 2016 بالإضافة إلى خطاب صادر في 19 فبراير 2016 إلى رئيس GAC.

وسوف تركز أعمال إضافية لـ GAC على ضمان الحفاظ على الضمانات الحالية لـ gTLD (بما في ذلك الضمانات المستندة إلى نصيحة GAC السابقة) وتحسينها. وتشجع GAC العمل من جانب GNSO وALAC من أجل مراجعة التزامات المصلحة العامة (PIC) للسلاسل المقابلة للقطاعات عالية التنظيم، بما في ذلك مجموعة مخصصة إذا أمكن ذلك، وسوف

تعمل عبر مجموعة من العمليات التي تراعي جولات gTLD المستقبلية، من أجل ضمان وضع اعتبارات السياسة العامة في الحسبان.

وفيما يتعلق بالعمل، تشير GAC إلى أن مجلس الإدارة يقر بأن العملية المتفق عليها للمشاورات "لم تتم مراعاتها على المستوى الرسمي في هذا الصدد". وكما هو الحال بالنسبة لمجلس الإدارة، تتطلع لجنة GAC إلى العمل على تحسين اتصالات مجلس الإدارة وGAC عبر مجموعة عمل تنفيذ توصيات مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية (BGRI-WG).

2. مراجعة CCT

قام أعضاء GAC في فريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك (CCT RT) بإطلاع GAC حول آخر المستجدات بخصوص أعمال فريق المراجعة. وأشارت GAC إلى أن مجموعة من مشكلات المصلحة العامة تضع ضمن نطاق المراجعة، ويشمل ذلك تأثير برنامج gTLD الجديدة على ثقة العميل وفاعلية الضمانات في ذلك السياق، وعلى جوانب المنافسة واختيار العميل. تمت دعوة أعضاء GAC لتقديم وجهات نظرها سواء إلى أعضاء GAC في فريق المراجعة أو في الاجتماع العام لمراجعة CCT في اجتماع ICANN رقم 55 وتم التذكير بإمكانية متابعة العمل كمراقبين.

3. طلبات المجتمع

أشارت GAC إلى رد مجلس إدارة ICANN على نصيحة GAC في بيان دبلن الرسمي فيما يخص طلبات المجتمع بالحصول على نطاقات gTLD جديدة بالإضافة إلى عملية تقييم أولوية المجتمع. وتنوي GAC تنفيذ عملية جمع للبيانات بالإضافة إلى تحليل للخبرات مع جولة نطاقات gTLD الجديدة الحالية في هذا الشأن وللقيام بمساهمات مناسبة في عملية وضع السياسات لـ GNSO حول الإجراءات التالية لنطاقات gTLD الجديدة وعلى مراجعة CCT.

4. التسميات من حرفين في المستوى الثاني

ناقشت GAC مع فريق عمل ICANN المشكلات التشغيلية ذات الصلة بتنفيذ نصيحة GAC حول المسميات المكونة من حرفين في المستوى الثاني. وقد تم تقديم العديد من المقترحات بخصوص التنفيذ إلى ICANN.

6. مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN[2]

1. جولات gTLD المستقبلية: قضايا السياسة العامة

راجع أعضاء GAC جوانب السياسة العامة للأعمال الحالية عبر مجتمع ICANN والتي تؤثر على إطار عمل السياسة للجولات المستقبلية من نطاقات gTLD الجديدة. ويشمل هذا العمل عملية وضع السياسات حول الإجراءات التالية، ومراجعة CCT، ومراجعة تنفيذ البرنامج، ومرجعات استقرار الجذر بالإضافة إلى دار مقاصة العلامات التجارية؛ فضلاً عن وضع المقاييس الخاصة بتقييم تطورات gTLD.

وتستدعي GAC التفاهم المشترك على نطاق ICANN بأن وضع إطار عمل للسياسات من أجل جولات نطاقات gTLD الجديدة المستقبلية يجب أن يتبع تسلسلاً منطقيًا لمراجعة الجولة الحالية بالإضافة إلى المشكلات ذات الصلة بحيث يمكن الاستفادة من ذلك في وضع السياسات عبر عمليات المجتمع المستندة إلى GNSO. وتشير GAC إلى التخوف المتمثل في أن جدولة عملية PDP الحالية قد يعرض هذا التسلسل المنطقي للخطر، وربما يؤدي إلى أعمال وضع سياسات ليس لها أي وصول إلى غالبية البيانات الحديثة والبيانات الشاملة وتحليلها.

[2] للاطلاع على تاريخ النصائح المقدمة من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN ومتابعتها، يرجى زيارة سجل نصائح لجنة GAC الموجود عبر الانترنت على الرابط: https://gacweb.icann.org/display/GACADV/GAC+Register+of+Advice

أ. ومن ثم تؤكد GAC على النصيحة السابقة المقدمة إلى مجلس الإدارة القائلة بما يلي:

1. ضمان إجراء تقييم صحيح لكافة الجوانب ذات الصلة ببرنامج gTLD الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار التعقيبات المقدمة من سائر أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى أن تطوير جولات مستقبلية يجب أن يكون مستندًا إلى استنتاجات هذا التقييم.

ب. تنصح GAC مجلس الإدارة بما يلي:

1. إعطاء أولوية خاصة لإنماء ورفع مستوى الوعي بالمناطق المهمشة وتسهيل الطلبات المقدمة منها.

وبالإشارة إلى هذه المخاوف، سوف يقوم أعضاء GAC على الرغم من ذلك ببذل الجهود من أجل المشاركة في عمليات مفتوحة مثل عمليات وضع السياسات. ومع الدعم المقدم من أمان سر GAC المستقلة، فسوف تسعى GAC إلى توفير التعقيبات على كافة الأعمال ذات الصلة حول سياسات gTLD المستقبلية في مرحلة مبكرة بالإضافة إلى المراحل اللاحقة ذلك الصلة. وفي ضوء أعباء العمل الإجمالية للمجتمع، تشير GAC إلى أهمية توفير ما يكفي من الوقت لتحقيق المشاركة المناسبة.

2. مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي

تتوجه GAC بالشرك إلى مجموعة عمل عملية وضع السياسات لمشكلات اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي في GNSO على جهدها الهائل في تقديم تقريرها النهائي، والذي يحتوي على العديد من التوصيات المفيدة. وقد قدمت GAC تعليقات على التقرير الأولي، بما يعكس مشكلات السياسة العامة، وهي المرفقة في الملحق "أ".

وترحب GAC بالطلب المقدم من مجلس الإدارة، في خطاب مؤرخ في 19 فبراير 2016، لتقديم أي من مشكلات السياسة العامة من خلال التوصيات المنصوص عليها في التقرير النهائي.

واتساقًا مع تعليقات GAC السابقة حول التقرير الأولي ومبادئ GAC لسنة 2007 فيما يخص خدمات WHOIS لنطاقات gTLD، لاسيما المبدأ 3 الخاص بمساعدة هيئات إنفاذ القانون في التحريات، والمبدأ 6 فيما يخص المساهمة في ثقة المستخدم في الإنترنت من خلال مساعدة المستخدمين على تعريف الأشخاص أو الكيانات المسئولة عن المحتوى والخدمات المتوفرة على الإنترنت، وترى GAC أن التوصيات المنصوص عليها في التقرير النهائي قد تطرح بعض المشكلات الخاصة بالسياسة العامة فيما يخص سلامة وثقة العميل.

أ. تنصح GAC مجلس الإدارة بما يلي:

1. السماح بوقت كافٍ لكي تنظر GAC في النصائح المحتملة حول هذه المشكلات الهامة الخاصة بالسياسة العامة والمطالبة بأن يجتمع مجلس الإدارة مع GAC قبل النظر في اعتماد التقرير النهائي لعملية وضع السياسات لمشكلات اعتماد خدمات الخصوصية/البروكسي. وسوف يكون اجتماع ICANN رقم 56 فرصة مناسبة للنظر في هذه المشكلات باستفاضة.

3. جدولة الأعمال وإدارة أعباء العمل

إن GAC قلقة من أنه لا يزال هناك عدد كبير من برامج العمل المتزامنة عبر ICANN بالإضافة إلى تضمينات كبيرة لأعباء العمل بالنسبة لـ GAC والمجتمع الأوسع. على سبيل المثال، المراجعات الحالية حول الجولة الأولى من نطاقات gTLD والاستعداد للجولات التالية بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الأعمال حول مشكلات WHOIS قد استمرت دون تعديل الإطار الزمني على الرغم من الأعمال ذات الأولوية العليا الناتجة عن عملية نقل دور الإشراف على IANA.

وتقر GAC بضرورة النظر في الأولويات المختلفة لكل من منظمات الدعم واللجان الاستشارية.

أ. تنصح GAC مجلس الإدارة بما يلي:

1. تسهيل حوار في اجتماع ICANN رقم 56 بين سائر منظمات الدعم واللجان الاستشارية فيما يخص الأعمال التي تتطلب تعقيبات المجتمع على أن تتم جدولته وإدارته بمعرفة مجتمعات منظمات الدعم واللجان الاستشارية المعنية، لاسيما للمشكلات ذات الاهتمام الواسع عبر المجتمع ككل. وترى GAC أن مراجعة مشترك لكل من منظمات الدعم/اللجان الاستشارية سوف يسمح لمجلس الإدارة إجراء تقييم أفضل لمستوى الأعمال المتزامنة التي يمكن للمجتمع إدارتها. ويجب أن يشتمل هذا الحوار على اعتبار ما يلي:
   1) مدى توازن الأولويات المختلفة للمجتمع
   2) وكيف يمكن لهذه العملية أن تزيد من مشاركة المجتمع في عمليات وضع السياسات.

8. الاجتماع القادم

سوف تجتمع GAC خلال فترة اجتماع ICANN رقم 56 المقرر عقده في 27 إلى 30 يونيو 2016.

الملحق "أ" تعليقات مجموعة عمل السلامة العامة لـ GAC على مشكلات اعتماد الخصوصية والبروكسي

تعليقات مجموعة عمل السلامة العامة لـ GAC على التقرير الأولي حول
مشكلات اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي
عملية وضع السياسة[1]

بعد مراجعة التقرير الأولي حول عملية وضع السياسات لقضايا اعتماد خدمات الخصوصية والبروكسي، توفر PSWG التعليقات والتوصيات التالية:

<u>الفارق بين المستخدمين التجاريين وغير التجاريين:</u>

- لتحسين مستوى الشفافية وأمن وثقة المستهلك، توصي مجموعة PSWG بعدم السماح لمواقع الويب المشاركة بنشاط في المعاملات التجارية - بمعني جميع الأموال مقابل سلعة أو خدمة - بإخفاء هوياتهم باستخدام خدمات الخصوصية/البروكسي (P/P).[2] ويشمل ذلك النطاقات المستخدمة لمواقع الويب التي تقوم مباشرة بجمع بيانات السداد، بالإضافة إلى المواقع التي تعمل على الترويج للمعاملات ولكنها ترتبط مباشرة بمواقع أخرى تنفذ المعاملات. فمن حق الجمهور معرفة الهوية الحقيقية لمن يتعاملون معهم في صفقات تجارية. وفي حقيقة الأمر، فإن العديد من الأمم بها قوانين تفوض على وجه الخصوص تلك الشفافية في المعاملات التجارية ومعاملات الأعمال.

- ولا يجب السماح لخدمات الخصوصية/البروكسي إلا لتلك النطاقات التي لا تجري بنشاط صفقات أعمال، وفقًا لما هو مذكور بالتفصيل أعلاه. وأي شخص أو كيان يشارك في المعاملات التجارية يدعو الجمهور إلى ائتمانه على أموالهم ومعلومات الحسابات التجارية الحساسة. ومن ثم، فإن أي اهتمام بالخصوص يجب أن يكون متوازنًا مع حق الجمهور في معرفة الهوية الحقيقية لمن يتعاملون معهم في صفقات تجارية.

<u>الشفافية والمساءلة:</u>

- تدعم مجموعة PSWG النتيجة القائلة بأن على ICANN ضمان الشفافية من خلال نشر وتوفير قائمة متاحة للجمهور تضم جميع مقدمي خدمات الخصوصية/البروكسي المعتمدين، مع كافة معلومات الاتصال المناسبة. ويجب على أمناء السجلات توفير رابط ويب لخدمات الخصوصية/البروكسي تدار بمعرفتهم أو بمعرفة الجهات التابعة لهم، ويجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي إعلان انتمائهم لأي أمين سجل (إن وجد) كشرط لبرنامج الاعتماد.

---

1. وقد تم تقديم التعليقات بمعرفة مجموعة عمل داخلية في GAC علمًا بأنها لا تمثل وجهة نظر الإجماع من جانب GAC.

2. وأي تعريف لمصطلح "المعاملات التجارية" والقيود على استخدام خدمات الخصوصية/البروكسي يجب ألا ينطبق على المسجلين أصحاب المواقع المدعومة بالإعلانات (وربما "التجارية")، لكنهم غير مشاركين بنشاط في معاملات مالية.

- وتدعم مجموعة PSWG النتيجة القائلة بأن نقطة الاتصال "المعينة" وليس "المخصصة" سوف تكون كافية لأغراض الإبلاغ عن الإساءة وأن نقطة الاتصال المعينة يجب أن تكون "قادرة ومفوضة" للتحري عن تقارير الإساءة والتعامل معها، بما يتسق مع اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA المادة 3.18.
- وتوافق مجموعة PSWG على وجوب معاملة خدمات الخصوصية والبروكسي معاملة عادلة لأغراض عملية الاعتماد.
- كما تتفق مجموعة PSWG مع النتيجة الأولية لمجموعة عمل الخصوصية/البروكسي بأن تسجيل أسماء النطاقات التي تشتمل على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي يجب تمييزهم بشكل واضح كما هو الحال في WHOIS.

- وتوصي مجموعة PSWG بوجوب توثيق بيانات عميل الخصوصية/البروكسي بما يتفق مع مطلب التوثيق الشامل في اتفاقية اعتماد أمين السجل، وبموجب مواصفة برنامج دقة WHOIS في اتفاقية اعتماد أمين السجل، الفقرة 1 "... يلتزم أمين السجل -فيما يخص كل من معلومات WHOIS ومعلومات اتصال مالك حساب العميل المقابل لها ذات الصلة بذلك الاسم المسجل..." بتوثيق المعلومات المقدمة.
- وترى PSWG أن خدمات الخصوصية/البروكسي يجب أن تظل مطالبة بنشر بنود الخدمة الخاصة بها بالإضافة إلى التقيد بتلك الشروط المنشورة (وفقًا لما هو متوفر في الوقت الحالي في المواصفة المؤقتة في اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA لسنة 2013).

<u>تعريف إنفاذ القانون</u>

- "سلطة إنفاذ القانون" تعني "الجهات المعنية بإنفاذ القانون وحماية المستهلك والجهات المماثلة شبه الحكومية أو غيرها ممن يتم تعيينهم من حين لآخر بمعرفة الحكومة الوطنية أو الإقليمية للولاية القضائية التي تم فيها إنشاء موفر خدمة الخصوصية أو البروكسي أو له فيها مقر مادي". وإلى الحد الذي يمكن عنده النظر إلى هذا التعريف على أنه يقترح بأن يتوجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي فقط الرد على جهات إنفاذ القانون في الاختصاص القضائي الخاص بهم فحسب، تهيب مجموعة PSWG بمجموعة عمل الخصوصية/البروكسي بالنظر في مراجعة التعريف. وتحدث التصرفات الضارة المنطوية على نطاقات عبر الحدود ويجب أن يقر تعريف إنفاذ القانون على جوانب متعددة الاختصاصات القضائية لجهات التحري والإنفاذ من أجل تعزيز حماية الجمهور بصرف النظر عن مكان إقامتهم أو عملهم. وفي حالة القيام بتلك المراجعات، يجب على مجموعة العمل النظر في مطلب بأن تتشاور خدمات الخصوصية/البروكسي مع السلطات المحلية المعنية بإنفاذ القانون في حالة حصولها على طلب من سلطة أجنبية (لضمان أن السلطات المحلية تؤمن بأن الطلب طلب مناسب ومقدم من سلطة أجنبية معتبرة).

سرية إنفاذ القانون (بما في ذلك طلبات حماية المستهلك)

- وعلى الرغم من أن التقرير الأولي لم يعكس اتفاقًا على مسألة ما إذا كان من الواجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي الإفصاح عن الطلبات المقدمة من إنفاذ القانون، تقدّر مجموعة PSWG إقرار التقرير الأولي "للحاجة إلى الحفاظ على السرية فيما يخص عملية تحري مستمرة من جانب وكالات إنفاذ القانون". المادة 1.3.2، صفحة 15. الطلبات المقدمة من وكالة إنفاذ القانون ووكالة حماية المستهلك (والمشار إليها جميعًا بلفظ "وكالات إنفاذ القانون") تتعلق بشكل مباشر بالتحريات المستمرة. أما الإشعارات المقدمة إلى العملاء، ممن قد يكون متهمين بجرم أو مخالفة، فيمكن أن تهدد ليس فقط فاعلية التحريات ولكن قد تهدد أيضًا سلامة الأفراد. وطبقًا لذلك، تهيب مجموعة PSWG بمجموعة عمل الخصوصية/البروكسي مطالبة موفري خدمة الخصوصية/البروكسي بالحفاظ على سرية طلبات وكالات إنفاذ القانون حسب ما تسمح به و/أو تجيزه القوانين المحلية.
- وترتبط الطلبات المقدمة من وكالات إنفاذ القانون مباشرة بعمليات التحريات الحساسة التي تنطوي على انتهاكات للقانون. وللعديد من البرمجيات الضارة وربما المخالفات الأخرى التي تبدو أقل أهمية ارتباطات خفية بالعمليات الجنائية الأكثر إضرارًا. وبالنظر إلى الجوانب الموضوعية في تحريات وكالات إنفاذ القانون، فقد يكون من المستحيل تقريبًا أن تقتصر موضوعات التحريات المحتملة على فئات منتقاة لأغراض خدمات الخصوصية/البروكسي. فإذا كان من المقرر لأحد موفري خدمات الخصوصية/البروكسي تقديم إشعار بطلب تحري من إحدى وكالات إنفاذ القانون على الهدف من الطلب، تتقرر تصحيحات هذا الإفصاح من جانب موفر خدمة الخصوصية/البروكسي بموجب القوانين السارية المقابلة لذلك سواء القوانين الوطنية أو قوانين الولاية أو الإقليم.
- علمًا بأن الحفاظ على سرية طلبات الأفراد لا تعيق موفري خدمة الخصوصية/البروكسي من نشر الإحصائيات في صورة تقارير الخصوصية حول طلبات إنفاذ القانون الواردة.

الخلاصة

تلعب سلطات السلامة العامة، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون ووكالات حماية المستهلك، دورًا حيويًا في الرد على حوادث الجرائم ومضايقات الضحايا والضرر المحتمل، وفي أسوأ الحالات تحديد هوية الضحايا. وإلى حد استخدام خدمات الخصوصية في إخفاء الفاعل المسئول عن الأنشطة الضارة أو إخفاء المعلومات الأخرى ذات الصلة، يجب أن تكون هناك آليات مسئولة معمول بها ومفعلة للجهات المعنية بالسلامة العامة من أجل إماطة اللثام عن الجناة والحصول على المعلومات الضرورية. ونحن نهيب بمجموعة عمل الخصوصية/البروكسي أن يضعوا في الاعتبار حاجة إنفاذ القانون للحصول على المعلومات التي تم حجبها من خلال خدمات الخصوصية من أجل مواصلة حماية الجمهور من التصرفات الضارة التي تنطوي على نطاقات الإنترنت.